مطابقة الكلام لمقتضى الحال في اللغة العربية
(دراسة بلاغية تحليلية)

Conformance to Speech in its Contextual Sense in Arabic
(An analytical and Rhetorical study)

د.حبيب الله خان*
سيد عبد السلام باجا**

Abstract

There are two basic compositions in Arabic, Ḵabar and Inšā. The Ḵabar based structures are of three kinds, 1) Al-Ḵabar Al-Ibtidā'ī': used to address an empty-mind, 2) Al-Ḵabar Al-Ṭalabī: used to address a sceptical mind, 3) Al-Ḵabar Al-Inkārī: used to address disapproving mind. When a speech is made according to these three initial rhetorical rules, the speech is called the "Formation according to Muqtaẓā Ẓāhir" (according to its proper context).

Many times speech is formed in diffident sets of mind or contrary to the state of mind of second person; In Arabic Rhetoric, it is calledthe "Formation of contrasting speech in regard to the context of addressee's mind" (an improper composition in regard to its context). This speech has nine types.

The following paper attempts all these kinds in detail with references from Holy Qur'ān, Ḥadīṯ, Arabic prose and poetry as well as it explores the major significations of this kind of speech in Arabic e.g. stress, purification, etc. which signify these structures in different sets of contexts.

Keywords:Arabic, Rhetoric, Structure, Muqtaẓā Ẓāhir, Ḳlāf-e-Muqtaẓā Ẓāhir.

* أستاذ مساعد، بكلية اللغة العربية، ومنسق مركز اللغة العربية لغير الناطقين بها بالجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد – باكستان.

**أستاذ متعاون بكلية اللغة العربية، بالجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد– باكستان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم تسليماً.

يعرّف علم المعاني بأنه علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، ولمكانة مصطلح المطابقة وأهميته قرنت البلاغة به، فالبلاغة هي: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته"[1].

ومصطلح الحال يرادف في أغلب استعمالاته عند علماء البلاغة مصطلح المقام، وكلا المصطلحين يُقصد بهما مجموعة الظروف والملابسات التي تلازم النشاط اللغوي.

وقد عرفت الحال بأنها: الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يضبط إيقاع كلامه وفق الوضع المنشود، ومعنى ذلك أن الأحوال أو المقامات هي مجموعة المؤثرات (غير اللغوية) التي توجه لغة الكلام البليغ؛ بحيث تترك فيه سمات تعبيرية توائمها وتتنوع بتنوعها، وهذه السمات هي ما سمّاها العلامة السكاكي وغيره في تعريف المعاني السابق بخواص التراكيب، وهذه الخواص هي ما يقتضي الحال ذكرها، أو ما يُعرف بمقتضى الحال حسب اصطلاح هؤلاء البلاغيين.

تعد فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أو المقام، محور البحث البلاغي، فـ "هي الفكرة الجوهرية التي أثرت تأثيراً كبيراً في توجيه البحث البلاغي وتحديد كثير من مساراته في شتى عصوره، لقد صارت هذه المطابقة هي غاية البحث في علمي المعاني والبيان" [2].

فهذا زكريا – عليه السلام – لما بشرّ بغلام يقول "رب أنى يكون لي غلام: "**قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا**" [3]. فالمقام والحال مقام متردد غير متيقن من إمكانية الولادة، ويسوق زكريا – عليه السلام – لذلك دليلين منطقيين يؤكدان تردده، أما الدليل الأول فعقر زوجته، وأما الدليل الثاني فكبره. وهذان الدليلان يناسبان المقام الذي هو فيه.

ولعلّ بشر بن المعتمر أول من ذكر فكرة المطابقة في صحيفته المشهورة فقد قال: "وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال" [(4)] .

ويمكننا أن نفهم من عرضه فكرة المطابقة أنها تنظمها ثلاثة عناصر، هي: عنصر المعنى، وعنصر المستقبل أو المخاطب وعنصر المقام أو الحال الذي صار معين التحليل .

ويعلق الدكتور شوقي ضيف – رحمه الله – على الفكرة السابقة فيقول: "يمضى بشر فيصوِّر كيف أن المتكلم ينبغي أن يوازن موازنة تامة بين معانيه وأقدار الأحوال وأقدار المستمعين، أو بعبارة أخرى ينبغي أن يلائم في دقة بين كلامه وبين معانيه وموضوعاته، كما يلائم بينه وبين المستمعين ومن يوجّه إليهم الحديث، وبشرٌ بذلك يرسم في دقة الفكرة اليونانية التي تدعو إلى الملاءمة بين الكلام وأحوال السامعين ونفسياتهم" [(5)] .

ويوضح أبو يعقوب السكاكي تلك العلاقة بين الكلام ومقتضى الحال القائمة على المطابقة فيقول: "لمَّا تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال، وعلى لا انطباقه، وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك.. أن ترجع إلى فكرك الصائب، وذهنك الثاقب، وخاطرك اليقظان، وانتباهك العجيب الشأن، ناظراً بنور عقلك، وعين بصيرتك، في التصفحِّ لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كيفيات مختلفة، وصور متنافية، حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها.. فتعرف أيما حال يقتضي طيَّ ذكره، وأيَّما حال يقتضي خلاف ذلك، وأيما حال يقتضي تعرِّفه: مضمراً، أو علماً، أو موصولاً، أو اسم إشارة، أو معرفاً باللام، أو بالإضافة، وأيما حال يقتضي تعقيبه بشيء من التوابع الخمسة، والفصل، وأيما حال يقتضي تنكره، وأيما حال يقتضي تقديمه على المسند، وأيما حال يقتضي تأخيره عنه، وأيما حال يقتضي تخصيصه أو إطلاقه حال التنكير، وأيما حال يقتضي قصره على الخبر"[6].

ومن كل ما سبق عرضه وتبيانه تتضح لنا قيمة الحال، فلا مناص من معرفة الحال أو المقام قبل دراسة أيِّ نص.

مطابقة الكلام لحال المخاطب:

إن الناظر في كتب البلاغة يسترعى انتباهَه اهتمام علماء البلاغة بحال المخاطب غالباً، ولا ريب في أن العناية بحال المتكلم أمر مهم، ولذلك نرى جُلَّ الباحثين قد اهتموا بمطابقة الكلام لحال المخاطب، الأمر الذي لم يفسح لهم مجالاً لإعطاء مطابقة الكلام لحال المتكلم الاهتمام ذاته، على الرغم من أن عنصري الكلام الرئيسين هما: المتكلم والمخاطب.

ومن المعلوم أن الكتب التي صُنفت في علوم البلاغة، ولا سيما علم المعاني، تبحث في المعاني التي تدور حول حال المخاطب، وقد قصر علماء البلاغة القدامى جُلَّ اهتمامهم في الموضوعات التي تبحث عن المعاني المتولدة من مخاطبة المتكلم السامع (المتلقي)، وما هي الطرق التي من خلالها أوصل المعاني إلى المخاطب؟ وكيف وصلت هذه المعاني إليه؟ وكيف تلقى هو المعاني المقصودة؟ إن فكرة تغليب حال المخاطب على حال المتكلم نراها واضحة في جميع كتب البلاغة القديمة، ولها حضور واضح في معظم المصنفات البلاغية الحديثة التي ما فتئت تنهل من كتب علماء البلاغة المتقدمين، وبالعودة إلى صحيفة بشر بن المعتمر السابق ذكرها، فإننا نستطيع، من خلال قراءتها بتمعُّن، أن نتبين أنه ركز على محورى الكلام المتكلم والمخاطب، إذ يقول: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلِّ طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار

المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[7].

ويرى علماء اللسانيات أن الغاية من أداء الكلام في موضوع ما هي المخاطب وحده، على الرغم من أن التواصل بين البشر يقوم على أربعة أركان، هي:

1- المتكلم (المرسل).

2 – المخاطب (المرسل إليه).

3 – السياق، أو المقام، أو الحال، وهو جملة العلاقات التي تكتنف المتكلم والمخاطب معاً.

4 – الخطاب، وهو النص، أو التعبير الذي أنشأه المتكلم.

ولا شك في أن للركنين المرسل والمرسل إليه الأولوية في حالات الخطاب، فهما يتأثران بعدة عوامل من مثل البيئة الاجتماعية، ومستوى التعليم، وطرائق التفكير، والجنس، والعمر وغير ذلك.

وهذه العوامل، على اختلافها واختلاف درجة تأثيرها، هي التي تصنع حالي المتكلم والمخاطب في أثناء التخاطب. ولا يكون التأثر بحال المتكلم وحده، ولو كان منشئا الكلام، كما لا يكون التأثر بحال المخاطب وحده، ولو كان هو المعني بالكلام، ولا يكون التأثر بالسياق الذي حصل فيه التخاطب، فالبليغ يُراعى تلك الأحوال كلّها.

ونستطيع أن نعرض لبعض الأدلة التي نؤكد فكرة تركيز علماء البلاغة في مصنفاتهم على حال المخاطب دون حال المتكلم، فبحث الخبر خير دليل على ما نذهب إليه، فقد قسمه العلماء إلى ثلاثة أضرب؛ لأن المخاطب إن كان خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر، والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم، كقولك لخالي الذهن، جاء زيد، وعمرو ذاهب، فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً. كما قال مجنون بن عامر: [من الطويل]

"أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبي خالياً فتمكَّنا"

ويسمى هذا الضرب ابتدائياً، وهو الضرب الأول.

وإن كان المخاطب متصوراً لطرفي الحكم متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له حسن تقويته بمؤكد، كقول: لزيد عارف، أو إن زيداً عارف.

هذا هو رأي الجمهور لكن الذي يفهم من كلام الإمام عبد القاهر الجرجاني وإليه ميل سعد الدين التفتازاني ألا وهو أن شرط هذا التأكيد أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه به، فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا؛ لأنه يؤدي إلى تخطيئ ما ورد من الجواب من غير توكيد مع كونه صحيحاً لعدم وجود ما يدعو إليه في كثير من آيات القرآن الكريم: كقوله – تعالى –: **"يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ"**[8].

كما يؤدي إلى تصويب ما ورد من الجواب مؤكداً مع عدم حاجته إلى التوكيد . وكذلك لا يستقيم لنا أن نقول: صالح في جواب كيف زيد؟ وفي الدار في جواب أين زيد؟ حتى نقول: إنه صالح، وإنه في الدار، وهذا ما لا قائل به[9].

ويسمى هذا الضرب طلبيا، وهو الضرب الثاني.

وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار، فتقول: إني صادق لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره، وعليه قوله تعالى: ﴿**وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ * قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ * قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ**﴾[10].

حيث قالوا في المرة الأولى "إنا إليكم مرسلون" مؤكداً بمؤكدين اثنين: إن واسمية الجملة، وفي الثانية: "ربنا يعلم إنا إليك لمرسلون" مؤكداً بأربعة مؤكدات هي الاثنان السابقان والقسم، وهو "ربنا يعلم"؛ لأن هذه العبارة، ومثلها "ربنا يشهد" ونحوهما في قوة القسم، واللام في "لمرسلون" وذلك أن حال المخاطبين بخطاب الرسل كانت أولاً تكذيباً لم يؤيدوه بدليل، أما في الحالة الثانية فكانت تكذيباً على سبيل الكناية التي هي كدعوى الشيء بالدليل، أي لستم رسلاً؛ لأنك بشر والرسول لا يكون من البشر إلى ما ضموه إلى ذلك من نفي الرسالات عامة وتكذيبهم الصريح على سبيل القصر والتخصيص، مما يضاعف من أمر تكذيبهم وإنكارهم كما وكيفاً.

ويسمى هذا الضرب إنكارياً، وهو الضرب الثالث.

ووجه تسمية أضرب الخبر الثلاثة بأسمائها أن الأول سمي ابتدائياً لعدم سبقه بطلب أو إنكار، وإن شئت فقل لأنه أول مراتب الكلام، وسمي الثاني طلبياً لسبقه بالطلب، والثالث إنكارياً لسبقه بالإنكار.

ويسمى إخراج الكلام على هذه الوجوه الثلاثة، وهي الخلو من التأكيد للخالي، والتأكيد بمؤكد واحد استحساناً للمتردد السائل، والتأكيد بمؤكد واحد وأكثر وجوباً للمنكر بحسب درجات الإنكار إخراجاً على مقتضى الظاهر، وكثيراً ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لدواعٍ تستدعى ذلك في جانب المخاطب أو جانب الحكم فينزل بسببها المخاطب منزلة غيره، فيعامل معاملته في التأكيد وتركه كما سيأتي البيان، ويسمى ذلك إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر،وهو يكون بتنزيل العالم منزلة غيره، أو بتنزيل كل من الخالي والمتردد والمنكر منزلة صاحبه؛

فالصور العقلية تسع، ولا معنى لتنزيل غير العالم منزله العالم؛ لأن العالم بفائدة الخبر ولازمها لا يلقى

إليه الخبر لقصد إفادة إحداهما فمقتضى حاله السكوت، وموضوعنا الكلام العربي وبيان ذلك أنه:

أ ـ قد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل أي الخالي لعدم جريه على موجب العلم ومقتضاه الذي هو العمل، فيلقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل بأحدهما، وذلك كقولك للعالم التارك للصلاة: الصلاة واجبة، وقد علمت من ذلك أن الداعي لتجهيله، وتنزيله منزلة الخالي هو تركه للصلاة، فبهذا الترك أصبحت حاله، وهو العلم بالحكم الذي كان يقتضي عدم إلقاء الخبر إليه كلا حال.

وقد قاس العلامة السكاكي تنزيل العالم بفائدة الخبر، ولازمها منزلة الجاهل لعدم جريه على مقتضى العلم على تنزيل العلم مطلقاً أعم من أن يكون بفائدة الخبر أو غيرها منزلة الجهل، فقال: "وإن شئت فعليك بكلام رب العزة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[11]، كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي، وآخره ينفيه عنهم، حيث لم يعملوا بعلمهم"[12].

أما وجه هذا النفي فهو ما تعلمه من أن "لو" حرف امتناع لامتناع، أي لو كانوا يعلمون قبح ما شروا أنفسهم وباعوها به من السحر ما شروه، فقد أثبت لهم أولاً العلم بقبح هذا الشراء، ونفى عنهم آخراً هذا العلم بتنزيله منزلة الجهل لعدم الجرى على مقتضاه أي بمقتضى العلم.

ثم ترقى في هذا التنظير فأشار إلى زيادة التعميم بأن وجود الشيء سواء كان هو العلم أو غيره منزلة العدم لترتيب أعظم من آثاره عليه كقوله ـ تعالى:﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾[13]، وبيانه أن في هذه الآية إثبات الرمي ونفيه تنزيلاً للرمي منزلة عدمه؛ لأن الأثر الذي ترتب عليه ليس من الرمي في نفسه، وليس في طاقة البشر، بل هو من صنع الله وحده، لذلك قال ـ تعالى ـ عقيبه: "ولكن الله رمى"؛ لأنه هو الذي حقق المقصود من الرمي بقدرته، وليس ذلك في مقدورك.

ومن ذلك أيضا قوله ـ تعالي ـ: ﴿**وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ**﴾[14]، فقد أثبتت لأئمة الكفر في الآية أيمان، ثم نفيت عنهم تنزيلاً لها منزلة العدم؛ لأن شأن اليمين وحقها أن يبر بها صاحبها، فمن لم يبر بيمينه هو ومن لم يحلفها سواء، فهنا نزلت الأيمان منزلة عدمها لفقدان آثارها، فهو كسابقه نظير لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل وبذلك يكون قد اتضح هذا المقام.

هذا وقد ينزل العالم منزلة السائل إذا كان أمره بين العمل على مقتضى العلم وبين الإهمال، فيؤكد له الكلام بمؤكد واحد استحساناً، كقولك للعالم غير المواظب على الصلاة: "إن الصلاة واجبة"، وقد ينزل منزلة المنكر لإصراره على عدم العمل على مقتضى العلم كقولكللعالم المصر على ترك الصلاة: "إن الصلاة لواجبة" ولهذا التنزيل شاهد من قوله ـ تعالى﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾[15]، فقد أكد إثبات الموت بثلاثة مؤكدات: إن واللام واسمية الجملة، وهو الأمر الذي لا يتردد فيه ولا ينكر، لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده حتى كأنهم يعتقدون أنهم خالدون لا يموتون.

ب ـ وينزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب كقوله ـ تعالى:﴿**وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ**﴾[16]، أي لا تكلمني يا نوح في شأن قومك، واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك، فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله ـ تعالى :﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق، أو لا؟ ويطلبه: فنزل منزلة الطالب، وقيل: "إنهم مغرقون"، ويرى جمهور علماء البلاغة أن غير السائل هنا هو الخالي، وعلى هذا فالآية شاهد لتنزيل الخالي منزلة السائل.

ومثل هذه الآية عند العلامة السكاكي والخطيب القزويني قوله ـ تعالى ـ حكاية عن يوسف ـ عليه السلام ـ:﴿**وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ**﴾[17]، فقوله: "وما أبرئ نفسي" تلويح إلى أن الخبر من جنس الاتهام للنفس وأنها أمارة بالسوء.

ولكنا نلاحظ أن الخبر هنا مؤكد بثلاث مؤكدات: إن واللام واسمية الجملة، والسائل كما علمنا عن طريق مثل هذين الإمامين إنما يؤكد له بمؤكد واحد استحساناً فلا يكون للمنزل منزلته أكثر من ذاك، فكيف نجيب عن هذا الإشكال؟

الجواب: أن العصام ـ رحمه الله ـ وهو أصرح وأجرأ من حاول حل هذا الإشكال يقول ما تلخيصه: إن المخاطب هنا منزل تنزيلين: منزل منزلة السائل لتقديم ما يلوح بحكم الخبر، ومنزلة المنكر؛ لأنه ليس مما يقع في وهمه أن تكون نفس هذا الصديق في طهارتها ونزاهتها أمارة بالسوء . [(18)] .

ومن أمثلة ذلك قوله ـ تعالى:﴿**وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ**﴾[19]، فإن جملة "وصل عليهم" تلوح بحكم الخبر، وأنه من جنس النفع والخير، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب، ويسأل هل في الصلاة عليهم خير لهم، فنزل منزلة الطالب وقيل: إن صلاتك سكن لهم.

ومثل ذلك ما تراه فيما قصه الله ـ تعالى ـ من وصايا لقمان لابنه في قوله: ﴿يَابُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ " إلى قوله ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾[20].

ومن أمثلة ذلك قول بعض العرب: [من الرجز]

"فغَنِّها وهي لك الفداء إن غناء الإبل الحُداء"

فإنه لما قال: "فغنها" أي الإبل، يعني ليشتد سيرها، وذلك إنما يكون بحدائها كان ذلك تلويحا له بحكم الخبر، وصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في هل غناء الإبل هو ما نعرف باسم الحُداء؟ فنزل منزلة السائل الطالب، وقيل: إن غناء الإبل الحُداء.

ولعلنا هنا نلاحظ ملاحظتين مهمتين:

1 ـ أن الخالي لم ينزل منزلة مطلق سائل بل منزلة سائل عن السبب الخاص لمضمون التلويح.

2 ـ أن ذلك يقع كثيراً بعد الأوامر والنواهي التي تلوح بأسبابها التي يبينها الجواب الذي هو الخبر .

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض روى عن الإمام الأصمعي أنه قال: "كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر يأتيان بشاراً، فيسلمان عليه بغاية الإعظام، ثم يقولون: يا أبا معاذ ما أحدثت؟ فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين له حتى وقت الزوال، ثم ينصرفان؛ فأتياه يوماً، فقال: ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة؟ قال: هي التي بلغتكما. قالا: بلغنا أن أكثرت فيها من الغريب. قال: نعم، إن ابن قتيبة يتباصر بالغريب، فأحببتُ أن أورد عليه ما لا يعرف". قالا: فأنشدناها يا أبا معاذ، فأنشدهما: [من الخفيف]

"بكرا صاحبي قبل الجهير إن ذاك النجاح في التبكير"

"حتى فرغ منها، فقال له، خلف: لو قلت يا أبا معاذ مكان: إن ذاك النجاح: بكرا فالنجاح كان أحسن، فقال بشار: إنما بنيتها أعرابية وحشية فقلت: إن ذاك النجاح كما يقول الأعراب البدويون، ولو قلت: بكرا فالنجاح كان هذا من كلام المولدين، ولا يشبه ذلك الكلام، ولا يدخل في معنى القصيدة.

قال: فقام خلف فقبل بين عينيه، فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء، وهم من فحولة هذا الفن إلا للطف المعنى لذلك وخفائه؟"

أما سر دقة هذا الأسلوب ولطفه، فهو كما يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني في فضل "إن" على الفاء هنا كما اختار بشار أنها تريك الكلام مستأنفاً غير مستأنف مقطوعا موصولاً معاً يعنى بخلاف الفاء. هذا وقد علمت أن العالم ينزل منزلة السائل إذا كان أمره بين العمل على مقتضى العلم وبين الإهمال.

ونضيف إلى ذلك أن المنكر قد ينزل أيضا منزلة السائل إذا كان مع الحكم من الأدلة ما هو جدير بأن يوهن أسباب الإنكار، ومن شواهد ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ**﴾[21]، قال الخطيب القزويني: "أكد إثبات البعث تأكيداً واحداً، وإن كان مما ينكر؛ لما كانت أدلته ظاهرة

كان جديراً بأن لا ينكر بل إما أن يعترف، أو يتردد فيه، فنزل المخاطبون منزلة المترددين تنبيها لهم على ظهور أدلته، وحثا على النظر فيها، ولهذا جاء "تبعثون" على الأصل أي جاء فعلاً ليفيد التجدد والحدوث لا اسما فيفيد الثبوت والدوام، ثم تأكيد الجملة"[22].

ج ـ وينزل غير المنكر منزلة المنكر إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار كقول حجل بن نضلة: [من السريع]

"جاء شقيق عارضا رمحه إن بنى عمِّك فيهم رماحُ"

فشقيق أعلم الناس ببني عمه، فهو لا ينكر الرماح في بني عمه، ولكن مجيئه عارضاً رمحه كان ذلك إدلالاً بالقوة وزهواً بالشجاعة، ودليلاً على سوء التقدير، وكأنه ظن أن القوم عُزل من السلاح، فلا يقوم إليه أحد، فنزل منزلة المنكر، وخوطب خطاب التفات من الغيبة إلى الخطاب بقوله: إن بني عمك فيهم رماح، مؤكداً بإن.

وفي البيت على ما أشار إليه الإمام المرزوقي تهكم واستهزاء، كأنه يرميه بأن فيه من الضعف والجبن ما لو علم معه أن في بني عمه رماحاً كما التفت لفت الكفاح، ولم تقويده على حمل الرماح، على طريقة قول البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ: [من الوافر]

"فقلت لمحرزٍ لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام"

أي تجنب المعُترك لا يصرعك الزحام، أي أهله ـ يرميه بأنه لم يباشر الشدائد، ولم يدفع إلى مضايق المجامع ـ كأنه يخاف عليه أن يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء .

هذا وقد بقي من صور تنزيل غير المنكر منزلة المنكر تنزيل الخالي منزلة المنكر، وهذا إنما يكون عندما يكون الخبر بالغاً حد الغرابة، كقول عمرو بن الأهتم المنقري: [من الطويل]

"لعمرك ما ضاقت بلادٌ بأهلها ولكن أخلاق الرجال تَضيق"

وتنزيل العالم منزلة المنكر، وقد عرفت قبل أنه واقع، وأن موطنه أن يكون العالم بحكم الخبر مصرا على ترك العمل بموجب هذا العلم وقد مثلنا له بمثال، وأتينا له بشاهد من كتاب الله فارجع إليه.

د ـ وينزل المنكر منزلة غير المنكر وهذا منحصر في صورتين:

1 ـ أن ينزل منزلة الخالي .

2 ـ أن ينزل منزلة السائل، ولا معنى لتنزيله منزلة العالم كما عرفت قبل أنه لا ينزل أحد منزلته؛ لأن مقتضى حاله السكوت، وموضوعنا الكلام العربي .

أما تنزيله منزلة الخالي فيكون إذا كان معه من الدلائل والشواهد على صدق الخبر ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار، كما يقال لمنكر الإسلام: الإسلام حق، إيماء إلى أن الأدلة المزيلة لجحوده تناهت في

الظهور والوضوح حتى كأن الإنكار معها كالعدم فلا يلتفت إلى مقتضاه، وفي ذلك من توهين حجة الخصم ما لا يخفى، وذلك من لطائف التنزيل العزيز، ومن ذلك قوله ـ تعالى:﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[23] ومنه على سبيل النفي قوله ـ تعالى ـ في حق القرآن: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[24] على أن المعنى أنه ليس بمظنة للريب، فهذا حكم ينكره سامعوه من الكفار؛ لأنهم ينكرون انتفاء الريب عنه، فكان مقتضى الظاهر مراعاة لحالهم أن يقال لهم مثلاً: إنه لا ريب فيه، لكن ترك هذا الظاهر؛ لأنه من وضوح الدلالة، وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لأحد أن يرتاب فيه، فجعل المنكرون لهذا الحكم كغير المنكرين تنزيلاً لإنكارهم منزلة العدم لما سلف من التعليل فخوطبوا خطاب الخالين غير المنكرين.

وأما تنزيل المنكر منزلة السائل فقد سبق مع شاهده:﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ومن أمثلة قول أبي نواس: [من البسيط]

"ألا يا ابن الذين مضوا وبادوا أما والله ما ذهبوا لتبقى"

الفرق بين الحال عند الإخراج على مقتضى الظاهر والحال عند الإخراج على خلافه .

الفرق بين الحال عندما يكون الكلام مخرجاً على مقتضى ظاهر الحال كإلقاء الكلام من الضرب الأول للخالي، ومن الضرب الثاني للسائل، ومن الثالث للمنكر، وبين الحال عندما يكون الكلام مخرجاً على خلاف مقتضى ظاهر الحال كتنزيل غير السائل منزلة السائل.... إلخ.

أن الحال في الأول لها ثبوت ووجود في الواقع، وهي في الثاني مفترضة مقدرة لا ثبوت لها في الواقع، وعلى هذا فنستطيع أن نسألك: أيهما أخص، وأيهما أعم، الحال أم ظاهر الحال؟

وعلى ضوء ما عرفت آنفا نستطيع أن نقول لك: إنك عرفت أن الحال نوعان: ما له ثبوت في الواقع، وما هو مفترض مقدر لا ثبوت له في الواقع، وعلى هذا فظاهر الحال أخص من الحال؛ لأن الحال مطلقاً قسمان، أحدهما ظاهر الحال.

أيهما أخص، وأيهما أعم، الإخراج على مقتضى الظاهر أم على مقتضى الحال؟

الإخراج على مقتضى الظاهر أخص من الإخراج على مقتضى الحال؛ لأن الإخراج على مقتضى الحال قسمان، إخراج على مقتضى ظاهر الحال، وإخراج على خلاف مقتضى ظاهر الحال، وكلاهما يوصف بأنه إخراج على مقتضى الحال. فالأول إذن أخص والثاني أعم، وتستطيع أن تجد مثل هذه النسبة بين الإخراج على خلاف مقتضى ظاهر الحال، وبين الإخراج على مقتضى الحال، فالأول أخص والثاني أعم.

ملاحظة على دواعي التأكيد وعدمه

جرينا في دراستنا السابقة في بيان دواعي التأكيد وعدمه على طريقة الخطيب القزويني والعلامة السكاكي . في الجملة . وحاصلها أنهما إنما يجريان على مقتضى من حال المخاطب سواء كان تحقيقيا، أو تنزيليا كما علمت، لكن هذه الطريقة ينبغي أن تفهم على أنها وصف أغلبي لدواعي التأكيد وعدمه، وإلا فقد يكون الداعي إلى التأكيد هو حال المتكلم نفسه، كما يكون حاله داعياً إلى خلو الكلام من التأكيد .

وفي ذلك يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني في "إن" إنها قد تدخل للدلالة على أن الظن قد كان منك أيها المتكلم في الذي كان أنه لا يكون، وذلك قولك للشيء هو بمرأي من المخاطب ومسمع: "إنه كان من الأمر ما ترى، وكان مني إلى فلان إحسان ومعروف، ثم إنه جعل جزأي ما رأيت"، فتجعلك كأنك ترد على نفسك ظنك الذي ظننت، وتبين الخطأ الذي توهمت، وعلى ذلك . والله أعلم . قوله . تعالى . حكاية عن أم مريم:﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾[25]، كانت امرءة عمران ترجو أن تلد ذكراً تهبه لخدمة المحراب، فلما ولدت أنثى على خلاف ما كانت ترجو وتظن، قالت في ألم وتحسر: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾، والتعبير بـ "إن" يعكس إحساسها . وهي ترد على نفسها . بخطأ ظنها الذي ظنته وفوات رجائها الذي كانت قد رجته.

وكذلك قوله . عزوجل . حكاية عن نوح . عليه السلام .: ﴿قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾[26]، فقد كان نوح . عليه السلام . يؤمل نفسه بتصديق قومه، فلما كذبوه قال:﴿ **رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ**﴾، ليرد حسن ظنه فيهم، وفي التوكيد دلالة على الاستغراب والاندهاش والشكوى [(27)] .

وقريب من ذاك قول من يئس من فقيد: مال أو حبيب ثم لقيه: مالي والله، أو حبيبي والله .

وكذلك استطاع الإمام الطيبي أن يقف في سورة الفاتحة: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ على السر البلاغي في الالتفات من الغائب إلى المخاطب مراعاة لحال المتكلم وأن يربط بين نظم السورة والمقام الوارد فيه فقال ناقلاً كلام ابن جني "قال ابن جني: إنما ترك الغيبة إلى الخطاب، لأن الحمد دون العبادة، ألا تراك تحمد نظيرك ولا تعبده؟! ولما صار إلى العبادة التي هي أقصى أمَدِ الطاعة قال: "إياك نعبد" اصراحاً بها وتقرباً منه" [(28)] .

ومن هنا ندرك أن للالتفات في هذه الآيات الكريمة من مقام الغيبة إلى مقام الخطاب سراً هو مراعاة حال المتكلم، إذ يتناسب هذا الالتفات مع حالة العبد التي تجددت، وهو بين يدي بارئه وسيده، يستشعر ربوبيته ونعمة رحمته السابغة وعظمة ملكه في الدنيا والآخرة، وهذا الشعور قد ولّد

في نفس العبد رغبة في الإقرار بخالص عبوديته لله وافتقاره لمولاه في كلِّ تقلباته، فلا معين ولا سند حقيقيٌّ إلا الله وحده، جلَّ في علاه .

وقد بين العلامة الزمخشري أن وراء ذلك الالتفات مراعاة حال المتكلم فقال: "ومما اختص به هذا الموضع أنه لما ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه تلك الصفات العظام، تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن، حقيق بالثناء، وغاية الخضوع، والاستعانة في الممات، فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات، فقيل: إياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة، لا نعبد غيرك، ولا نستعينه، ليكون الخطاب أدل على أن العبادة له لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به" [29].

يقول سعد الدين التفتازاني: وقد يترك تأكيد الحكم المنكر؛ لأن نفس المتكلم لا تساعده على تأكيده لكونه غير معتقد له أو لأنه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد، ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج.

قال العلامة الزمخشري في قوله ـ تعالـ:﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ**﴾[30]، ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين وأوكدهما؛ لأنهم في ادعاء حدوث الإيمان منهم لا في ادعاء أنهم أوحديون فيه، إما لأن أنفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد، وإما لأنه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة[31]، وأما مخاطبة إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة، ووفور نشاط، وهو رائج عنهم متقبل منهم، فكان مظنة للتحقيق، ومَئِنَّة للتوكيد [32] .

قال الإمام الطيبي تعليقاً على قول العلامة الزمخشري: "أن معنى التوكيد الذي تعطيه "إن" ههنا ليس راجعا إلى المخاطب في إزالة تردده أو نفي شكه، بل إلى المتكلم في إظهار نشاطه ووفور ارتياحه إيذاناً بأن المقام خليق بالإطناب وإبداء ارتياحه ونشاطه،وإعلاماً بأن السامع يتلقاه بالقبول، ويُصغي إليه بشراشره" [33] .

وكذلك قول الله – تعالى – على لسان مريم – عليها السلام– بعد أن بشرها جبريل – عليه السلام – بغلام زكي:﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾[34]، وهي في قولها: " أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ" متعجبة مندهشة، وهي العفيفة الطاهرة غير المتزوجة!، قال الطيبي: "كأنها من فرط تعجبها ونهاية استبعادها نبذت الوصف ورائها ظهريا، وأتت بالموصوف، وأخذت في تقرير نفيه على أبلغ وجه، أي: ما أبعد وجود هذا الموصوف مع هذه الموانع، بَلْهَ الوصف!، وهو قريب من الأسلوب الحكيم، ولما كان الاهتمام بشأن النفي في الثاني أتم آثرته، كأن الإيذان بأن انتفاء الفجور لازم لها، وبعيد أن تتصف بما يخالف العفة؛ لأنها كانت من بيت العفة ومعدن الطهارة، ألا ترى إلى

قولهم:﴿ يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[35]؟ وبهذا ظهر أن قول من قال: إن هارون كان رجلاً صالحا أخا لها هو القول"[36].

واضح أن الطيبي، في تحليليه أسلوب الآية الكريمة، يبين أن مراعاة حال المتكلم هو الغاية الأولى، فقد جعل تلك المراعة جزءا من المقام الذي يربط بينه وبين النظم القرآني ربطاً واضحاً.

ومن تأكيد الكلام حسب أحوال المتكلم قوله – تعالى – حكاية على لسان زكريا – عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[37].

فالغرض البلاغي للخبر في قول زكريا إنما هو الاسترحام من الله – سبحانه وتعالى – بدليل أنه قد تقدم في السن، وقد ظهرت أمارات ذلك التقدم (الشيب)، ولا ولد له من بعده يرثه العلم والنبوة، وهذا يعني أن الكلام الخبري هنا قد جاء مراعاةً لحال المتكلم لا حال المخاطَب، ذلك أنه لم يخاطب من يجهل حاله.

قال العلامة الزمخشري: "وإنما ذكر العظم؛ لأنه عمود البدن، وبه قوامه، وهو أصل بنائه، فإذا وهن تداعى وتساقطت قوته، ولأنه أشد ما فيه وأصلبه، فإذا وهن كان ما وراءه أوهن، ووحَّده؛ لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية، وقصده إلى هذه الجنس الذي هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن، ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر، وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه، ولكن كلها" [38].

وعلق الطيبي على كلام العلامة الزمخشري فقال: "المقصود من الإيراد في هذا المقام إظهار الضعف في البدن وإبداء تساقط القوى، ألا ترى إلى أداة الحصر في قوله: وإنما ذكر العظم؛ لأنه عمود البدن، وبه قوامه" [39].

وقد وضح محمد الطاهر بن عاشور الغرض البلاغي من هذا الخبر فقال: "والخبران من قوله: ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ مستعملان مجازاً في لازم الإخبار، وهو الاسترحام لحال؛ لأن المُخبَرَ عالم بما تضمنه الخبران" [40].

والغرض البلاغي من الكلام الخبري قول زكريا:﴿وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ هو التوسل برحمة الله السابقة المتجددة التي لا تنقطع عن عباده الصالحين.

قال محمود شكري الألوسي: "وهذا توسل منه – عليه السلام – بما سلف منه تعالى من الاستجابة عند كل دعوة إثر تمهيد ما يستدعي الرحمة من كبر السن وضعف الحال؛ فإنه تعالى بعد ما عوَّد عبده الإجابة دهراً طويلاً لا يكاد يُخَيِّبه أبداً لا سيما عند اضطراره وشدة افتقاره، وفي هذا التوسل من الإشارة إلى عظم كرم الله عزوجل ما فيه" [41].

هذا وقد يكون الداعي إلى تأكيد الخبر هو اهتمام المتكلم نفسه به كقول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ في حديث: "**أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟ ثَلاَثًا، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ – وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا فَقَالَ – أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ، قَالَ: فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ**" [42] ومن ذلك الشاهد النحوي المشهور: الهلال والله .

هذا وقد يكون الداعي إلى التأكيد الرد على غير المخاطب كقوله ـ تعالى ـ في خطاب نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ رداً على المنافقين المدعين كذب شهادتهم بالرسالة:﴿**وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾[43].

وقد يكون إصلاح الكلام، وإن شئت فقل: اتباع الاستعمال الوارد، كما في قول أبي نواس: [من السريع]

"عليك باليأس من الناس إن غنى نفسك في اليأس"

العالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس، ولا يدعون الرجاء والطمع، ولا يعترف كل أحد ولا يسلم أن الغنى في اليأس، فلما كان كذلك كان الموضع موضع فقر إلى التأكيد، فلذلك كان حسنها ما ترى.

من خلال عرضنا السابق يظهر جليا أن بعض المفسرين للقرآن الكريم من مثل العلامة الزمخشري والإمام الطيبي وكذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني قد أولوا مراعاة مقتضى حال المتكلم عناية واضحة من خلال تطبيقاتهم البلاغية على آيات من القرآن الكريم، وذلك من خلال مصنفاتهم التي تركوها لنا .

ولكنهم لم يولوا نفس العناية لمقتضى حال المخَاطِب– المتكلم –كما بينا في نهاية هذا البحث.

نتائج البحث

من خلال هذا المقال توصلت إلى عدة نتائج، أهمها:

1. تعد فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال أو المقام، محور البحث البلاغي، فهي الفكرة الجوهرية التي أثرت تأثيراً كبيراً في توجيه البحث البلاغي وتحديد كثير من مساراته في شتى عصوره.

2 ـ الناظر في كتب البلاغة يسترعي انتباهه اهتمامُ علماء البلاغة بحال المخاطب غالباً، على الرغم من أن عنصري الكلام الرئيسين هما: المتكلم والمخاطب.

3 ـ يرى علماء اللسانيات أن الغاية من أداء الكلام في موضوع ما هي المخاطب وحده، وعلى الرغم من أن التواصل بين البشر يقوم على أربعة أركان ألا وهي: المتكلم، والمخاطب والسياق، والخطاب.

4 . الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأن المخاطب إما يكون خالي الذهن فيُلقى إليه الخبر الابتدائي، وإما يكون متردداً ومتشككاً في الحكم فيخاطب بالخبر الطلبي، وإما يكون منكراً فيخاطب بالخبر الإنكاري.

5 . يسمى إخراج الكلام على الوجوه الثلاثة ألا وهي الخلو من التأكيد للخالي، والتأكيد بمؤكد واحد استحساناً للمتردد السائل، والتأكيد بمؤكد واحد أو أكثر وجوباً للمنكر بحسب درجات الإنكار إخراجاً على مقتضى الظاهر.

6 .كثيراً ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لدواع تستدعى ذلك في جانب المخاطب أو المتكلم أو جانب الحكم فينزل بسببها المخاطب أو المتكلم منزلة غيره، فيعامل معاملته في التأكيد وتركه. ويسمى هذا النوع من الكلام خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر.

7 . إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يكون بتنزيل العالم منزلة غيره، أو بتنزيل كل من الخالي و المتردد والمنكر منزلة صاحبه؛ فالصور العقلية تسع.

8 . لا ينزل غير العالم منزلة العالم؛ لأن العالم بفائدة الخبر ولازمها لا يلقى إليه الخبر لقصد إفادة إحداهما فمقتضى حاله السكوت، وموضوعنا الكلام العربي.

9 . الخالي لم ينزل منزلة مطلق سائل بل منزلة سائل عن السبب الخاص لمضمون التلويح.

10 . ظاهر الحال والإخراج على مقتضى الظاهر أخص من الحال ومن الإخراج على مقتضى الحال؛ لأن الحال مطلقاً قسمان، أحدهما ظاهر الحال، وكذلك الإخراج على مقتضى الحال قسمان، إخراج على مقتضى ظاهر الحال، وإخراج على خلاف مقتضى ظاهر الحال.

11 . انصب معظم اهتمام العلماء – خاصة في تفسير القرآن – على مقتضى حال المخاطَب أكثر من اهتمامهم بمقتضى حال المتكلم.

References

[1]Al Qazwīnī Al ‘Iīḍāḥ Fī ‘Ulūm Al Balāgha,Dār Al Ghad Al Jadīd Miṣar,1st Eidition,2014,Pg:17

[2]Dr Abdul Ḥamīd Handāwī,Jamālīyāt Sūrah Al Baqara,MaṬba‘a Miṣar Al Qāhira,Eidition,2001,Pg:12-13

[3]Maryam:19 .

[4]Al Jāḥiz Abū Uthmān Umar,Al Bayān Wl Tabyeen,maktaba AL Khānjī Al Qāhira Miṣar,1st Eidition,1998,Vol-1,Pg:135-136

[5] Dr.Shawqi Ḍaif,eiditi Al BalāGha Taṭawwar W Tārīkh,Dār Al Ma‘ārif Al Qāhira Miṣar 9 Eidition,Pg:45

[6]Al Sakākī Abū ya‘qūb Bin Abi Bakar Miftāḥ Al ‘Ulūm ,Dār Al Kutub Al ‘Ilmīya Beirt,1st Eidition,2000,Pg:265

[7]Al Bayān Wl Tabyeen,Vol-1,Pg:138-139
[8]Al Mā‘ida:4
[9]Al Jurjānī Abdul Qāhir,Dalā‘il Al ‘I‘jāz,Dār Al yaqīn Al Manṣūra Miṣar,2nd Eidition,2009,Pg:416
[10]Yāsīn:14-16
[11]Al Baqara:102
[12]Miftāḥ Al ‘ulūm:260
[13]Al Anfāl:17
[14]Al Tawba:12
[15]Al Muminūn:15
[16]Hūd:37
[17]Yusuf:53
[18]Al Aṭwal,Pg:84
[19]Al Tawba:103
[20]Luqmān:17-19
[21]Al Muminūn:16
[22]Al ‘Iīḍāḥ Fī ‘Ulūm Al Balāgha,Pg:42
[23]Al Baqara:163
[24]Al Baqara:2
[25]Aāl ‘imrān
[26]Al shu‘arā:117
[27]Dalā‘il Al ‘I‘jāz,Pg:417
[28]Futūḥ Al Ghaib ḥ ‘An Qannā‘ Al Raib,Vol-1,Pg:748
[29]Al Kasshāf,Vol-1,Pg:20
[30]Al Baqara:14
[31] Al Zimakhrashī Maḥmūd Bin ‘Umar,Al Kasshāf,Maktaba Miṣar Al Qāhira,1st Eidition,Jil-1,Pg:64
[32]Al Taftāzānī Saa‘d AL Dīn Al Muṭawwal,Dār Al Kutub Al ‘IlmīyaBeirūt, 3rd Eidition,2013,Pg:192
[33]Al Ṭibī Sharf Al Dīn,Futūḥ Al Ghaib Fīl Kashaf ‘An Qannā‘ Al Qarīb,1st Eidition,2013,Vol-2,Pg:200
[34]Maryam:20
[35]Maryam:28
[36],Futūḥ Al Ghaib Fīl Kashaf ‘An Qannā‘ Al Qarīb, Vol-9,Pg:591
[37]Maryam:4
[38]Al Kasshāf,Vol-3,Pg:4
[39]Futūḥ Al Ghaib Fīl Kashaf ‘An Qannā‘ Al Qarīb, Vol-9,Pg:564
[40]‘ Ibn ‘Āashūr Muḥammad Bin Al Ṭāhir Bin Muḥammad Bin Muḥammad Al Ṭāhir,Al Taḥrīr Wl Tanwīr Al Dār Al Tawnīsīya Tunas,1st Eidition,1984Vol-16,Pg:64
[41]Al Aālūsī Shahāb Al Dīn Maḥmūd Bin ‘Abdullah,Rūḥ Al Ma‘ānī,Dār Al Kutub AL ‘Ilmīya Beirūt,1415,Vol-8,Pg:381
[42]Al Bukhārī Abū ‘Abdullah Muḥammad Bin ‘Ismā‘īl,Ṣaḥīḥ Al Bukhārī,Dār Ṭawq Al Najāt,1st Eidition,1422,Ḥadīth:2654
[43]Al Munāfiqūn:1